جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية
The Islamic University
of Al Saied Mohamed Bin Ali Al sanussi

# جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية

## مركز السيد أحمد الشريف للدراسات والبحوث العلمية

المؤتمر العلمي الأول
واقع المصالحة الوطنية في ليبيا
المعوقات و الحلول

المؤتمر العلمي الأول

واقع المصالحة الوطنية في ليبيا

# المعوقات والحلول

ضمن المحور الرابع:

(العدالة الاجتماعية والمصالحة الوطنية)

بحث بعنوان

## ((دور المرأة في مشروع المصالحة الوطنية بين الإقصاء والتمكين – ليبيا أنموذجًا))


الباحث : الدكتورة فوزية محمد علي مراد

مكان العمل: جـــامعة المـــرقب

الدرجة العلمية : أستاذ دكتور

التخصص العام :دراسات فلسفية / التخصص الدقيق :فلسفة حديثة ومعاصرة

0924778614 fmmurad@elmergib.edu.ly


1444هـ - 2023 م

**الملخص:**

إن موضوع المصالحة الوطنية من الموضوعات التي احتلت حيزًا كبيرًا من اهتمامات الباحثين، خاصة المشتغلين بالشأن السياسي؛ لأنه طرح بطريقة حضارية وأسلوبًا مقبولاً لتسوية الصراعات والنزاعات بالدولة الليبية وتسعى هذا الدراسة لبيان دور المرأة الليبية في المصالحة، و الذي يتأرجح بين التمكين وما يترتب عليه من مشاركتها والاستفادة من خبراتها وقدراتها في تحقيق العدالة الانتقالية للخروج من هذه الأزمة بما يعود على المجتمع من انسجام وتلاحم وسلام– وبين الإقصاء وما يترتب عليه من إبعاد وحرمان أحد مكونات هذا المجتمع من إبراز دوره في هذا المشروع. والسؤال الإشكالي: الذي ستتمحور حوله هذه الدراسة هو: كيف يمكننا إبراز دور المرأة في مشروع المصالحة، محاولين من خلاله عرض الأفكار والمدخلات وتقديم رؤى واستراتيجيات تسهم بتكوين بيئة ثقافية جديدة قادرة على خلق نوع من الوعي بأهمية هذه المشاركة، متبعين في ذلك المنهج التحليلي، والمنهج التاريخي الاستقرائي .

**الكلمات المفتاحية:** المصالحة الوطنية–المرأة –التمكين –الإقصاء–العدالة الانتقالية.

**Abstract:**

The issue of National Reconciliation is one of the topics that occupied a large part of' researchers' interest, especially those working in political affairs. However, national reconciliation presents a civilized manner and an acceptable method for settling conflicts and disputes in the State of Libya. This study seeks to demonstrate the role of Libyan women in reconciliation. This role oscillates between empowerment and exclusion. The empowerment is represented in women's participation and benefit from their experiences and capabilities in achieving transitional justice to get out of this crisis attaining society's harmony, cohesion and peace. The exclusion is represented in excluding and depriving one the components of this society to highlight their role in this project. The problematic question that this study will focus on is "How can we highlight the role of women in the reconciliation project? This study attempts to present ideas and inputs in order to provide visions and strategies that contribute to the formation of a new cultural environment capable of creating a kind of awareness of the importance of this participation. The analytical approach and the inductive historical approach are adopted to conduct this study.

**Key words:** National Reconciliation - Women - Empowerment - Exclusion – Transitional Justice.

**المقدمة:**

إن موضوع المصالحة الوطنية من الموضوعات التي احتلت حيزًا كبيرًا من اهتمامات الكتّاب والباحثين، خاصة المشتغلين بالشأن السياسي؛ لأنه طرح بطريقة حضارية. وهو أسلوبٌ مقبولٌ لتسوية الصراعات، والنزاعات، والتوترات داخل الدولة الليبية، بطرق وأساليب مقنعة، لعودة الحياة الطبيعية لليبيين بعيدة عن العنف، والاضطهاد، والتهميش.

ويُعد هذا المشروع من المشاريع المهمة في ليبيا؛ بل إنَّه أصبح ضرورة ملحة، وعاجلة لرأب الصدع بين أبناء هذا الشعب، وترسيخ أسس اللُحمة الوطنية، وإرساء دعائم المحبة، والسلام، والانسجام، والإخاء بين أفراده.

إذًا غاية المصالحة الوطنية هي « ترميم النسيج الاجتماعي الليبي في إطار الدولة الوطنية المدنية بما ينتج توافقًا وطنيًا ليبيًا على شكل الدولة، والاستفادة من الموارد، والثروات الوطنية، وإدارة مؤسسات الدولة بما يحقق الوحدة الاجتماعية، والجغرافية» [1].

وبما أن المرأة أحد مكونات هذا المجتمع وقد ساهمت ولا تزال تساهم في بناء مجتمعها؛ فإن مشاركتها في هذا المشروع أصبح ضرورة إنسانية، وحضارية، واجتماعية.

إن للمرأة دورًا مهمًا في مشروع المصالحة الوطنية، فهي قد تكون سببًا في القضاء على الفتن الموجودة بين الأطراف الليبية؛ وعند استقرأ تجارب الدول الأخرى نجد العديد من الشخصيات النسائية التي كان لها أثر طيب في تحقيق السلام، والتآخي، وتأكيد التلاحم بين أفراد مجتمعها.

وتسعى هذه الدراسة الموسومة بـ**(دور المرأة في مشروع المصالحة الوطنية بين الإقصاء والتمكين–ليبيا إنموذجًا)** إلى البحث، والتقصي عن مساهمة المرأة الليبية في هذا المشروع، والتي تتأرجح بين التمكين – وما يترتب عليه من مشاركتها، والاستفادة من خبراتها، وقدراتها في تحقيق العدالة الانتقالية؛ للخروج من هذه الأزمة بما يعود على المجتمع من انسجام، وتلاحم، وسلام– وبين الإقصاء وما يترتب عليه من إبعاد، وحرمان أحد مكونات هذا المجتمع من إبراز دوره في هذا المشروع.

1 – المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي، المصالحة الوطنية والعمليتان الدّستوريّة، والانتخابيّة، نوفمبر 2018، ص52.

**مشكلة البحث:**

بما أن الفترة الحالية لمجتمعنا الليبي في حاجة ملحة لمثل هذه الدراسات، فإن السؤال الإشكالي الذي ستتمحور حوله هذه الدراسة هو: كيف يمكننا إبراز دور المرأة الليبية في مشروع المصالحة الوطنية، محاولين من خلال عرض الأفكار، والمدخلات في هذه الدراسة تقديم رؤى ، واستراتيجيات تسهم في تكوين بيئة ثقافية جديدة قادرة على خلق نوع من الوعي بأهمية هذه المشاركة؟ ويتفرع عن هذا السؤال تساؤلات أهمها ما يأتي:

1- ما المقصود بالمصالحة الوطنية، وتمكين المرأة؟ وما نمط التجاذبات والرهانات التي يخفينها دانك المفهومين؟

2- ما الشروط والمقومات التي ينبغي أن تنبني عليها المصالحة الوطنية؟ وما مدى ارتباط المصالحة بالعدالة الانتقالية؟

3- هل للمرأة الليبية جهود في المصالحات المحلية، والوطنية؟ وإن وجدت فهل هي رسمية أو غير رسمية؟ وما الأسباب الخفية لعدم ظهورها؟

4- ما مكانة المرأة في المجتمع الليبي؟ وهل ثمة علاقة بين تمكين المرأة، و إقصائها فيما يتعلق بمشروع المصالحة الوطنية؟

**أهداف البحث:**

1- بيان مشروع المصالحة الوطنية، وتوضيح الشروط، والمقومات التي ينغي أن ينبني عليها.

2- إبراز الجهود المبذولة في تحقيق المصالحة الوطنية، والتعرف على دور المرأة فيها.

3-التأكيد على العلاقة الطردية بين تمكين المرأة، وإقصائها فيما يتعلق بمشروع المصالحة الوطنية.

**أهمية البحث:**

1-تعد المصالحة الوطنية عنصرًا فاصلاً في الانتقال نحو الديمقراطية.

2-تسعى المصالحة الوطنية لتحقيق قيم التسامح، والسلام، والعدل، والمساواة بين أفراد الشعب الليبي.

3-تعد المصالحة الوطنية من الأسس القوية لإقامة علاقات التعايش، وتقبل الآخرين، مما يحقق الأمن، والسلام المجتمعي بين أفراد المجتمع.

**منهج البحث:**

لكي يتحقق هدف هذه الدراسة لا بّد من استخدام المنهج الوصفي التحليلي، المتمثل في وصف، وتحليل الآراء، والأفكار المتعلقة بدور المرأة في مشروع المصالحة الوطنية، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي الاستقرائي للاطلاع على أهم المواثيق، والقرارات، والكتابات التي تم الاتفاق عليها فيما يخص مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا.

**المبحث الأول: (المصالحة الوطنية –الإقصاء–التمكين) الإطار المفاهيمي والأشكلة**

إن تحديد المفاهيم، وتعريفها من المسائل الشائكة في البحوث العلمية؛ بل هي من أهم الإشكاليات، وذلك لما تمتلكه من محورية، أو مركزية في بناء الإنسان، والمجتمع، ونظرًا لهذه الأهمية فإنني أسعى في هذا المبحث؛ لتحديد معاني المفاهيم المستخدمة فيه، وتوضيح دلالاتها المعرفية لكي يسهل لنا أمر توظيفها خاصة بعد الثورة المعلوماتية التي أزالت القيود عن المفاهيم، وأصبحت في متناول الجميع؛ مما سهل لهم أمر الوصول لجذورها المعرفية. كل هذا أحدث شرخًا، وفوضى عارمة في البنية الإبستمولوجية للمفاهيم. **فما مضمون هذه المفاهيم من منظورها السياسي والسوسيولوجي؟**

**1–تعريف المصالحة :(Reconciliation ).**

إن لفظة "المصالحة" مشتقة في أصلها اللغوي من الصلاح وهي «ضدّ الفساد؛ صَلَحَ يَصْلَحُ صَلاحًا، وصُلُوحًا والاسْتصْلاح: نقيض الاستفساد. وأَصْلَح الشيءَ بعد فساده: أَقامه. والصُّلْحُ: تَصالحُ القوم بينهم. والصُّلُحُ: السِّلْم... والصِّلحُ بكسر الصاد: مصدر المُصالحة، ...وأَصْلَح ما بينهم ،وصَالحهم مُصالحة، وصلاحًا»[1].

وتُعرّف في الأدبيات المهتمة بمبادرات السلام، وفض النزاعات بأنها: « سيرورة من الوفاق وطمأنة الرأي العام في أمة أو بلد ما، بعد حدث أليم يكون قد أصاب تاريخها الحديث، ويبتديء مسعى المصالحة في مظهر مزدوج، يتمثل في السماح للضحايا بالتعبير الصريح، وحث الفاعلين الآخرين

1 – ابن منظور، لسان العرب، مج: 5، دار الحديث، القاهرة، ط:1، 2003، ص374.

على الاعتراف بأفعالهم، بهدف تحقيق الشعور بالانتماء إلى كيان واحد، والقبول تاليًا بمنطق العيش المشترك وفي الحصيلة تجنب تكرار المأساة الوطنية»[1] .

**2–تعريف الوطنية: ( National)**

بداية هناك خلط كبير جدًا في المفاهيم المتعلقة بالوطن؛ والمواطنة، والوطنية ولكي نزيل هذا اللبس الذي وصل حد التماهي بين هذه المفاهيم أرى ضرورة التعريف بمفهوم الوطن، والمواطنة قبل التطرق لمفهوم الوطنية.

إن مفهوم **الوطن** ليس مفهومًا بسيطًا، وإنما مركبًا، إنه «المتّحد الجغرافي الذي يعيش فيه مجموعات بشرية، قومية، ودينية، وسلالية، ولغوية متنوعة، ومختلفة. أي أن هناك "شعبًا" يسكن في أرض "الإقليم" ولديه سلطة أي "حكومة" ويتمتع بالسيادة، أي: بحقه في حكم نفسه بنفسه.... والوطن بهذا المعنى ليس علاقة عابرة، أو ظرفية، أو مؤقتة، وإنما هو مجموعة العلاقات الإنسانية، والعاطفية، والثقافية، والمادية المحدّدة في إطار هويّة معيّنة عموديًا، وأفقيًا. فكل إنسان لا بّد من أن يولد في وطن، أو يكون موجودًا فيه، أو منتميًا إليه. ولكن الإنسان لا يولد مواطنًا، بل يكتسب هذه الصفة داخل مجتمعه... ولا سيّما من خلال مشاركته واعتمادًا على مباديء الحرّية، والمساواة، والعدالة»[2] .

أما المواطنة فتعرَّف بأنها: « مجموع القيم الإنسانية، والمعايير الحقوقية، والقانونية، المدنية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والدينية، التي تمكّن الفرد من الانخراط في مجتمع، والتفاعل معه إيجابًا، وسلبًا، والمشاركة في إدارة شؤونه»[3] .

والوطنية تعني الانتماء، والولاء للوطن، والإنسان الوطني هو« الغيور على بلده، يضحى في سبيله، ويحميه، ويبذل من أجله دمه؛ لأنه عنده يعني العرض، والشرف والعزة....وإذا كانت القومية

1 – الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة، والمكاسب، مجلة سياسات عربية، العدد:34، سبتمبر 2018، ص42.

2 –عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة، والحداثة المتعثرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط:2، 2020، ص37.

3 – المرجع نفسه، ص37.

تُعنى بالانتساب العرقي، فإن الوطنية تبحث في تبعات المواطنة من مشاعر، وواجبات، وحقوق، والقومية عاطفة لشعب هذا الوطن، بينما الوطنية عاطفة للوطن نفسه»[1].

إذن يمكننا أن نستنبط من هذا التعريف أن الوطنية هي حب المواطن لوطنه وتماهيه معه والاهتمام والتضحية بالغالي، والرخيص بما يعود على وطنه، وأبناء هذا الوطن من خير، وفلاح.

وهناك من يماهي بين الوطنية، والقومية لدرجة يعاملهما على أساس علاقة تبادلية، وهما مختلفان تمامًا فـ« القومية هي صلتنا الطبيعية، أو المادية فحسب مع الجنس البشري. أما الوطنية فهي وعينا بواجباتنا الأخلاقية تجاه جماعتنا السياسية» [2].

**3-تعريف المصالحة الوطنية: (National Reconciliation.)**

يُعد التأطير الابستمولوجي لمفهوم المصالحة الوطنية أمرًا في غاية الأهمية؛ وذلك لارتباطه بدلالات هذا المفهوم من جهة، وحيثيات الأزمة الليبية من جهة أخرى، إنه أمر ضروري لفهم، واستيعاب مشروع المصالحة الوطنية؛ لكونه الحل الوحيد للخروج من الأزمة، والتوترات، والصراعات الموجودة في الساحة الليبية.

وقد عُرف هذا المفهوم في العديد من الدول التي شهدت ثورات، أو عانت من ويلات الاستعمار، ونظرت إلى هذا المفهوم على أنه هو المخرج من هذا الوضع المأزوم؛ للوصول للاستقرار، وتحقيق السلام، والتعايش السلمي بين أفراد المجتمع.

ومن الجدير ذكره أن المصالحة الوطنية تتجسد، أو تتمحور في «عملية تسعى لتحقيق التوافق الوطني، تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية، والمجتمعية قائمة على التسامح، والعدل، وإزالة آثار صراعات الماضي، لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن الانتقال الصحيح للديمقراطية من خلال آليات محددة، ووفق مجموعة من الإجراءات» [3]، أو هي «توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة، وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة، أو المتحاربة...أن المصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي،

1 – عبد المنعم الحفني المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط: 3، 2000، ص944، 945

2 – إيغور بريموراتز، موسوعة ستانفورد للفلسفة، منشور في مجلة الحكمة، 2019، ص4.

3 – محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل العربي، لبنان، العدد:431، المجلد: 37، 2015، ص101، 102 .

واستمراريتها السياسية، والتشريعية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وتصحيح ما ترتب عنها من غبن، ومآسي، وأخطاء، وانتهاكات، وجرائم جسيمة، والقطع نهائيًا من قبل الجميع مع الحلول العنيفة في معالجة الملفات، والقضايا المختلف حولها، والنظر بتفاؤل إلى المستقبل، وذلك من خلال التأسيس في الحاضر اللبنات غير المزيفة، أو الكاذبة للديمقراطية»[1] .

صفوة القول: يرى الدكتور علي الصلابي أن المصالحة الوطنية تعني « المصارحة، والمكاشفة – المساءلة والاعتراف – العدل والقصاص – الاعتذار والعفو – الإنصاف، والتعويض المجزئ، وتقتضي الشفافية، والمصداقية، والشجاعة في تحديد من هو المذنب في حق الشعب الليبي سواء فردًا، أو جماعة، أو قبائل، أو مدن.

إنَّ المصالحة الوطنية تقتضي إعطاء كل ذي حقٍ حقه، والاعتراف لأصحاب الفضل بالواجب، واعتذار المسيء للمسيء إليه واجب، وعلى جميع المستويات» [2].

**5-التعريف الإجرائي للمصالحة الوطنية:**

يقصد بالمصالحة الوطنية في هذه الدراسة هو: وضع رؤية، أو خطة استراتيجية تنتهجها الدولة الليبية للخروج من هذا الوضع المأزوم، وللقضاء على جميع الصراعات، والعنف، والاضطهاد، ويشارك في وضع هذه الاستراتيجية، ويساهم في تطبيقها جميع الأطراف دون استثناء، ومن ضمنها المرأة لكي يتسنى الوصول إلى الاستقرار الدولة، وتحقيق الأمن والسلام بين أفراد المجتمع الليبي.

**6-تعريف تمكين المرأة: (Women's Empowerment)**

تُرجم مفهوم التمكين عمليًا من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة على تنمية المرأة، فركز بعضها على تمكين النساء عبر المطالبة بمساواة المرأة في الحقوق، وإلغاء أشكال التمييز المختلفة التي تنطوي عليها القوانين العربية، سواء فيما يتعلق بحقوق الجنسية، أو الأحوال الشخصية، أو الضمانات الاجتماعية، وركز بعضها الآخر على تقديم القروض، والعمل على مشروعات مدرّة للدخل، أو تقديم خدمات في مجالات الصحة، أو التعليم، أو غيرها من القطاعات.

---

1 – فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013، ص10 .

2 – على محمد الصَّلاَّبي، العدالة والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية، ص166 ،167.

ويُعرّف في العموم بأنه: «العملية التي تتحقق من خلالها بعض السيطرة للمجموعات المقهورة، والتي من بينها النساء على حياتها عن طريق الانخراط في نشاطات، وهياكل تسمح لها بالمشاركة وبقدر أكبر في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتها بشكل مباشر»[1].

وترى اللجنة الاقتصادية، والاجتماعية لغربي (الأسكوا ESCWA) أن التمكين يعني « تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديًا، وجماعيًا، واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها علاقات القوة في حياتها فتكتسب الثقة بالنفس، والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل» [2].

أما إذا أردنا تعريفه بشكل أكثر خصوصية فيقصد بتمكين المرأة حقها في: «الاختيار، واتخاذ القرارات في حياتها، والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة، وظروف مجتمعها المحلي، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن» [3].

إن تمكين المرأة في هذا البحث يقصد به إبراز دورها الفاعل، ومشاركتها، وعدم إقصائها في مشروع المصالحة الوطنية؛ وذلك من خلال: زيادة فاعليتها، ودعم قدراتها الذاتية وتنميتها، ومنحها فرص متكافئة مع الرجل في إبداء رأيها، وطرح أفكارها في كل ما من شأنه تحقيق السلام، ونشر التسامح في المجتمع الليبي، أي المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات، وإلغاء الفوارق القائمة على أساس النوع، كل هذا سينعكس بدوره على قدرتها على اتخاذ الاختيار المناسب بما يؤثر على تغيير اتجاهات المجتمع نحو الأفضل.

1 – سهير التل، وليد حمادة، المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار السندباد للنشر، الأردن، ط:1، 2004، ص15.

2 – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الشراكة في الأسرة العربية، نيويورك: الأمم المتحدة، 2001، ص10.

3 – سهام عبد السلام، المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، دار العين لنشر والتوزيع، القاهرة، ط: بدون، 2005، ص172.

## المبحث الثاني: شروط ومقومات المصالحة الوطنية في ليبيا

لكي يتحقق مشروع المصالحة الوطنية في ليبيا أرى أن الطريقة الفضلى في ذلك هي تحديد استراتيجية، وسياسة واضحة، وملائمة من قبل الدولة ومؤسساتها، إلا أن هذه الاستراتيجية تستوجب قبل تطبيقها العمل على تهيئة الظروف، والأوضاع للمتضررين، وضحايا النزاعات، والانتهاكات، ولعل من أهم الشروط، والمقومات اللازمة لتحقيق ذلك ما يلي:

### 1-تحديد الأسباب ومعالجتها:

لكي تتحقق المصالحة الوطنية لا بّد أن تبني على أسس صحيحة تقود إلى نتائج مثمرة، وفاعلة تمنع حدوث المآسي، والانتهاكات، والتجاوزات التي حدثت من قبل، لهذا لا بّد من معالجة «الأسباب الجذرية للصراعات، وهو ما أكد عليه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة قائلاً: " لن يتأتى للمجتمع الدولي أن يحول دون العودة إلى الصراع في المستقبل؛ إلا بمعالجة أسباب الصراع عن طريق السبل الشرعية، والعادلة" وهو ما يعني ضرورة معرفة حقيقة ما جرى في الماضي، ومعرفة أسبابه وملابساته، والآثار التي نتجت عنه» [1].

إذن أن من يترأس لجان التقصي لا بّد أن يشخص المشكلة بالبحث في أسبابها، وحيثياتها لكي يتسنى له تشخيص الواقع، وأن يكون قادرًا على« تحديد المسئوليات، وتحميلها على الطرف، أو الأطراف التي ثبتت مسؤوليتها عن كل، أو بعض ما جرى، ويجري من صراع، وبعد أن تتوفر القدرة على تنفيذ ما يتم التصالح عليه، فبدون تنفيذ مخرجات التصالح لا فائدة ترتجى للمجتمع من المصالحة» [2].

### 2-جبر ضرر الضحايا:

إن جبر ضرر الضحايا على كافة مستوياته يعتبر من أكثر الشروط أهمية في مشروع المصالحة الوطنية، فاعتراف الجاني، وإقرار الحكومة بالانتهاكات، والجرائم المرتكبة في حق أبناء الشعب الليبي يأتي في مقدمة المطالب الرئيسية، إضافة إلى جبر الضرر الجماعي المتمثل في الحقوق المشتركة بين أبناء هذا الشعب؛ إذًا يمثل« الاعتذار القبول الرسمي، والصريح بتحمل

1 – حميد محمد على اللهبي، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، دار الكتب اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، ط:1، 2012، ص102.

2 – المرجع نفسه، ص85.

مسؤولية الأفعال الضارة أثناء النزاع، وكذا طلبًا مباشرًا للعفو من الضحايا.... إن الاعتذار بهذا المعنى التزام بمواصلة مسار العدالة، والحقيقة» [1].

صفوة القول إن جبر خواطر الضحايا يُعد شرطًا مقدمًا على جبر الضرر، فهو شرط رئيس للمصالحة الوطنية؛ لكونه إقرار بالأخطاء، والمسؤوليات من قبل الجناة، وفي المقابل يهيئ الفرصة للضحايا للعفو والتسامح وتجاوز الماضي لبناء المستقبل.

**3-تقديم التعويضات المالية:**

لا بّد من التعويض المادي للمتضررين؛ وذلك لما له من أثر سيكولوجي على المتضرر والمعتدي، فهو من يُعبر عن ندم المعتدي إزاء الأعمال التي ارتكبها في حق الضحايا؛ إضافة إلى أثره الإيجابي على الضحية؛ فقبوله بالتعويض إشارة، ودلالة على استعداده للعفو، والتسامح. إن «جبر الخواطر على أهمّيته لا يقلّل من ضرورة تعويض المتضررين وجبر ما لحق بهم من انتهاكات مادية، ومعنوية، وإعادة إعمار ما خربته الحروب، وهو ما يستوجب صرف الاعتمادات المالية اللازمة لذلك»[2].

**4-الدور المشترك للضحية والجاني في المصالحة:**

لتحقيق المصالحة، ولم الشمل لا بّد من الاستناد للمبدأ القائل "عفا الله عما سلف"، وذلك تحت مظلة الدولة، ومشاركتها؛ فالتسامح، والعفو، والسلم، والصفح من القيم التي تربى عليها أبناء الشعب الليبي، ولكن في المقابل لا بّد من الإقرار بالخطأ، وتحمل كافة النتائج، والمسؤوليات، والعقوبات التي يقررها المشرع أو الدولة للجاني؛ لأن المصالحة تهدف إلى خلق مجتمع مبني على السلام، والمحبة، والتعايش السلمي بين أبنائه، وذلك من خلال « تحويل العلاقات من طابعها العدائي إلى طابع تراحمي يقوم على العفو والتسامح من جانب الضحية، والاعتذار، والندم، والاعتراف بالذنب من جانب الجلاد»[3].

1 – منصوري عبد النور، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنه، الجزائر، 2010، ص78.

2 – المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي، مرجع سبق ذكره، ص52.

3 –خالد عبد الله علي، فتحي محمد الحياني، آليات تقييد مبدأ عدم الإفلات من العقاب خلال فترة العدالة الانتقالية، مجلة دراسات إقليمية، العدد:48، 2021، 243.

إن الهدف الرئيس من وراء المصالحة الوطنية هو تحقيق السلام، والمحبة، والعيش المشترك بين أبناء الشعب الليبي، لهذا لا بّد من وضع حلول سلمية ترضي جميع الأطراف المتنازعة « حيث يعتبر هذا الشرط حاسمًا لمعالجة أي خلاف، وهذا لا يعني أن الجماعات لا تعدل أهدافها، ومصالحها لكن لكل طرف حاجات يعتبرها مبررًا لوجوده، كما أن التنازل عنها تحت الضغط، أو الضعف يعتبر إعاقة للمصالحة فقط بل يُعد تمهيدًا لنزاع آخر في المستقبل» [1].

**5-إنشاء لجان لتقصي الحقيقة:**

من ضمن شروط المصالحة الوطنية تكوين لجان تعمل على إنشائها الدولة، أو الجهات الفاعلة في المجتمع تتحرى حقيقة الانتهاكات، والجرائم التي ارتكبت في حق الشعب الليبي، إن من اختصاص هذه اللجان هو عرض «الأعمال العنيفة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والحقوق المدنية، والتمييز، وأفعال أخرى ارتكبتها المؤسسات السابقة للدولة، أو الجماعات، أو الأفراد» [2].

أضف إلى ذلك أنه لا يتم إنشاء هذه اللجان إلا بعد «تشاور وطني موسع، وتحديد صلاحيات مناسبة للجنة، ووجود التزام سياسي واضح، يسمح بالتحقيق المستقل، والفعال...ويجب إيلاء القدر من الاهتمام والأولوية للتدابير اللازمة لمنع الانتهاكات في المستقبل» [3].

إذن تسوية النزاع، والصراع لا بّد أن تكون ذات طابع وطني، فأبناء الشعب الليبي هم وحدهم الأقدر على حل نزاعاتهم؛ لأنهم عايشوها، لهذا لا بّد من إبعاد أي تدخلات أجنبية في تجليات الحوار الليبي؛ ولو بشكل مراقبة فقط، لهذا وبناء على ما سبق «لا بّد من تحييد المصالحة الوطنية عن كل التدخلات الخارجية الهادفة لتوتير الجو بين السياسيين، توظيف طموحاتهم لخدمة أجندة خفية ربما يحول دون التوصل إلى مصالحة حقيقية ذلك أن " أحد أهم ثوابت " المصالحة الوطنية يتمثل في " تجريم الاستقواء بالأجنبي في المستقبل، والقبول بالإدارة العامة للمجتمع الليبي بعيداً عن أزير الرصاص، والأعمال الدموية"» [4].

---

1 – فاطمة وناس، مرجع سبق ذكره، ص12.

2 – عبد النور منصوري، مرجع سبق ذكره، ص79.

3 –أحمد كربوش، مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر–3–، 2012، ص67.

4 – المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي، مرجع سبق ذكره، ص51.

**6- حيادية لجان تقصى الحقائق:**

لا بّد أن تكون لجان تقصي الحقائق التي تتولى المصالحة تمتاز بالحيادية، أو الموضوعية؛ بمعنى «لا يرتبط بطرف من الأطراف المشاركة في المصالحة، أو تجمعه به مصالح، أو علاقات سياسية، أو اقتصادية، أو اجتماعية» [1].

وأن يركز على مصلحة الدولة الليبية في المقام الأول، ثم مصالح، وحقوق الضحايا، والمتضررين، إذ أنه «بدون تحقيق الإنصاف للضحايا ومراعاة حقوقهم ومصالحهم لن يكون للمصالحة الوطنية أثر إيجابي في المجتمع، وهو ما يتطلب اتخاذ بعض الإجراءات التنفيذية لإنصاف الضحايا قبل الدخول في عملية المصالحة» [2].

**7-المحاكمات العلنية للجناة:**

تُعد محاكمة الجناة، وخاصة ممن كانت لهم جرائم كبرى ضد الإنسانية، وانتهاكات حقوق الليبيين من قبل مسؤولين داخل الدولة الليبية من الشروط المهمة لتحقيق مسار المصالحة الوطنية، فـ «القضاء النزيه والعادل شرط ضروري من شروط المصالحة، خاصة فيما يتعلق بالجرائم الجنائية على غرار القتل، والخطف، والنهب، ويتفق كل الليبيين على ضرورة إيجاد توازن بين الحق في التقاضي النزيه من جهة، وتمكين الليبيين – متى استقرت مؤسسات الدولة – من منظومة عدالة تصالحية تحقق المصالحة الاجتماعية، وتستفيد من التجارب الدولية المماثلة» [3].

**8-الاستعانة بوسائل الإعلام:**

من الجدير ذكره أن وسائل الإعلام من الأدوات المهمة، والقوية في مسار المصالحة الوطنية؛ إذ « يمكن استعمالها في نقل المعلومات إلى أوسع جمهور حول الحالة السليمة الجديدة. يمكن لوسائل الإعلام بناء واقع عام جديد عبر الأخبار، والتعليقات» [4].

إن وسائل الإعلام هي من تسجل هذه التجربة التي ستبقى في الذاكرة الوطنية، وتكون جدرًا أمام كل من «يفكر في اقتراف أمثالها سواء عن طريق عرضها في وسائل الاعلام، أو عن طريق

1 – حميد محمد علي اللهبي، مرجع سبق ذكره، ص83.
2 – المرجع نفسه، ص83.
3 – المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي، مرجع سبق ذكره، ص52.
4 – منصوري عبد النور، مرجع سبق ذكره، ص80.

عرض مشاهد تذكارية تعبر عن انتهاكات حقوق الإنسان، وكيف كان للعدالة الانتقالية دور في إعادة الأمن» [1].

**9-الكتابة التاريخية:**

تُعد الكتابة التاريخية للأحداث، والوقائع، والانتهاكات، والجرائم التي حدثت أثناء الحروب أو بعدها ضرورة ملحة، فهي من تشكل «القاعدة لنشوء ذاكرة جماعية جديدة متماشية مع المصالحة، إن العمل الناتج عن هذا المجهود لا يحمل قيمة رمزية فقط، بل لديه قيمة تطبيقية، يمكنه أن يكون قاعدة لمناهج الدراسة التاريخية التي تؤثر على معتقدات، وسلوك الأجيال الجديدة» [2].

**10-الرغبة الحقيقة في تحقيق المصالحة:**

لا بّد أن تتوفر الرغبة الحقيقة في تحقيق المصالحة الوطنية لدى جميع الأطراف: الضحايا، والمتضررين، والجناة، والدولة، ومؤسساتها، رغبة صادقة ترتكز على مسلمة مفادها ليبيا فوق الجميع، من أجل تأسيس وإعمار ليبيا، ويجب أن « يتفق جميع الأطراف كتابة، ويوقعون على المباديء، والأسس، والإجراءات العامة التي ستقوم عليها المصالحة، حتى تكون تلك الأمور، وغيرها واضحة للأطراف من البداية، وهو ما يشجع جميع الأطراف على الانخراط في عملية المصالحة، وفي الوقت ذاته يلتزمون بما تم الاتفاق، والتوقيع عليه من قبلهم مسبقًا» [3].

خلاصة القول لا بّد أن تتبني المصالحة الوطنية على مبدأ تبادلية الالتزامات بين طرفي النزاع « حيث سادت في سنوات النزاع أجواء العداء وانعدام الثقة، لذلك وجب على الجانبين إظهار الحماسة، والرضا لتغيير تلك المشاعر، وتقديم أعمال غالبًا ما تتميز بالبساطة إلا أنها رمزية، تبرز النوايا الحسنة، وتهدف إلى بناء علاقات سليمة تؤثر هذه الأعمال، والمساعي في التأسيس لبيئة سليمة تسود المجتمع، تشكل دعمًا مستمرًا للمصالحة» [4].

1 – فاطمة وناس، مرجع سبق ذكره، ص12.

2 – أحمد كربوش، مرجع سبق ذكره، ص68، 69.

3 – حميد محمد على اللهبي، مرجع سبق ذكره، ص84.

4 – فاطمة وناس، مرجع سبق ذكره، ص12.

**11- تحقيق مبدأ المساواة:**

يجب أن ترتكز المصالحة الوطنية على مبدأ المساواة الذي يقتضي تساوي جميع الأطراف في الحقوق، والواجبات، وكما سبق وأشرنا إلى أنّ لجان التقصي لا بّد أن تتمتع بالنزاهة والحيادية فلا تفضل، وتنحاز لطرف على حساب الآخر؛ أي « أن تتاح لكل طرف فرصة عادلة، ومناسبة؛ ليعرض مشكلته بالطريقة التي تناسبه دون شروط مسبقة، أو تحديد سقف معين، وأن يبدأ بالمصارحة قبل المصالحة، وأن تتاح بكل ترحيب الفرصة الكاملة لكل طرف من الأطراف المعنية؛ ليبوح بمكنونه بكل وضوح، وشفافية، كون البوح بالمشكلة، والتعبير عنها يُعد جزء أساسيًا من علاجها» [1].

**12- دعم المؤيدين لمسار المصالحة الوطنية:**

لعل من عيوب القرار 17 لسنة 2012 والذي ينص على إرساء المصالحة الوطنية هو إقصاء بعض العناصر في لجان تقصى الحقائق كالنساء، والشباب، ومؤسسات المجتمع المدني، فلنجاح المصالحة، وتحقيق أهدافها يجب مشاركة جميع الأطراف في مشروع المصالحة الوطنية « بهدف اقناع المترددين، أو المعارضين من الجماعات بأهمية المصالحة الوطنية، كما تحتاج هذه الأخيرة إلى مقارنة فعالة لتمكين العلاقات السليمة بين أعداء الأمس؛ لذلك تتطلب المصالحة الوطنية اقتناع كل الأطراف بأنها هدف لا بّد من بلوغه» [2].

**المبحث الثالث: المرأة في ليبيا بين الإقصاء والتمكين في المصالحة الوطنية**

يُعد مشروع المصالحة الوطنية كما سبق، وأشرنا من أهم وأجلّ الخطوات التي اعتمدتها الحكومية الليبية للانتقال السلس، والمنظم للسلطة بشكل سلمي مبني على الثقة بين أبناء هذا الشعب. فالمصالحة الوطنية تتجسد في « إعادة التواصل بين الطبقات المتناحرة من المواطنين، ليس لإنهاء النزاع، والعنف، والعداء بينهم فحسب؛ بل يجعلهم يعيشون معًا باحترام لكونهم مواطنين في مجتمع واحد تربطهم علاقات قانونية، وسياسية واحدة» [3].

1 – حميد محمد علي اللهبي، مرجع سبق ذكره، ص84.
2 – فاطمة وناس، مرجع سبق ذكره، ص13.
3 – خالد عبدالله علي، فتحي محمد الحياني، مرجع سبق ذكره، ص240.

إذن بدون مصالحة وطنية لن يكون هناك استقرار، وأمن للدولة الليبية وأبناؤها، فالانتهاكات، والاعتداءات، والصراعات التي حدثت عبر التاريخ الطويل لليبيا قبل وبعد 2011 وأثنائها لن تعالج، وترمم إلا بالمصالحة؛ وغيابها يعني غياب قيام الدولة، وانتشار الفوضى، وعرقلة تحقيق الأهداف الإنمائية أو تأخرها، وقد ينتهي الأمر في نهاية المطاف إلى فوضى عارمة.

قدِّمت عدّة آراء، ووجهات، وآليات لنجاح مسار المصالحة الوطنية سواء أكانت من قبل الهيئات القضائية، أم من قبل الحكماء والخبراء في الشأن السياسي، والاجتماعي، والديني وغيرهم؛ أي أنه لم تكن مبادرة واحدة ومن طرف واحد، فقد تعدّدت الآراء بحكم التطورات المجتمعية التي يمر بها المجتمع الليبي، والسؤال هنا:

ما مكانة المرأة في المجتمع الليبي؟ وهل لها أدوار، وبصمات في مشروع المصالحة الوطنية أم لا ؟ وإن وجدت فما الأسباب الخفية لتأرجحه بين الإقصاء والتمكين؟ بمعنى آخر هل تمثل المرأة في ليبيا أحد الأطراف الفاعلة، والمهمة، وتشارك في وضع أسس، وقواعد مشروع المصالحة الوطنية أم أنه تم إقصاؤها وتهميشها كما في الأدوار الإنتاجية الأخرى؟

**1-مكانة المرأة في المجتمع الليبي:**

لا يزال المجتمع الليبيّ في طور النشوء كبقية الدول النّامية في العالم الثالث، ويبقى الاختلاف نسبيًا من دولة لأخرى، ولكل مجتمع خصوصيته، ولعل أبرز ملامح الخصوصية الليبية هي التركيبة القبلية، وأثرها البالغ، كونها أحد مدخلات النظام السياسي.

ومما لا شك فيه أن ليبيا اليوم بما فيها من تقهقر تدفع ضريبة الإنغلاق الحضاري، وعدم تفكيك المنظومة القبلية، والقيام بتغيرات اجتماعية جذرية تؤسس إلى وعي عصري منفتح إلى جانب ذلك، فالمواطن أصبح يواجه صراعًا من نوع آخر مع الحضارة فالخلل في الوعي العام، والتناقضات الاجتماعية الكبيرة، والعولمة التي يتهمها البعض بالفساد الأخلاقي، وتأثيرها على سلوكيات المجتمع [1].

---

1 – يوسف بني يونس، سلمى الطيب سالم، العنف المجتمعي القائم على النوع في مناطق الصراع العربي التمايز واللامساواة بين النوع في ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، ألمانيا، ديسمبر 2021، ص218.

إن الثقافة الاجتماعية هي نوع من العنف الممارس ضد المرأة الليبية، وأن هذه الثقافة استمرت بفعل غياب دور مؤسسي حقيقي للدولة يقوم على تفكيك المنظومة الاجتماعية التي تمارس هذه الوظائف، والمهام أشبه بالجمعيات، والمؤسسات، بسبب العادات والتقاليد، والمفاهيم المتعلقة بالمرأة مثل: العفة، والشرف التي تشكل هاجسًا للذكر الشرقي ولها وقعها النفسي، وقرارتها المصيرية، وإن مواجهة هذه الثقافة ليست حكرًا على أحد، وربما هي معركة الرجال قبل النساء؛ لأنها ثقافة ضد الحق، وضد الإنسان، وضد العقل، والتنوير، والتي تقوم على العنف، والتمييز، والاحتكار، وتسعى إلى خلق مجتمع عاجز عن إعطاء المرأة حقها [1].

على الرغم من أن أدوار كل من الرجل والمرأة تختلف من ثقافة إلى أخرى إلاّ أن مركز الرجل في ليبيا دائمًا أعلى من مركز المرأة، والأدوار التي يقوم بها الرجل تكون مقدرة ومثمّنة بدرجة تفوق تلك التي تقوم بها المرأة، وبما أن تقسيم الأدوار يتم بناءً على قيمتها، فنجد أن دور المرأة ينحصر في الحيز الخاص بما يشمله من الرعاية، وتربية الأطفال، أما الأدوار الإنتاجية في الحيز العام وأماكن صنع القرار فتكون من نصيب الرجل، والغريب إن الإنجازات التي حققتها المرأة في العقود الأخيرة لم تُنْهِ عدم المساواة الاجتماعية الجندرية [2].

أما إذا نظرنا إلى مكانة المرأة في الشأن السياسي فإنه على الرغم من أن التشريع الليبي أعطى للمرأة حقوقها ووفر لها القانون الحمايات اللازمة إلا أن مشاركتها في الجانب السياسي، والشؤون العامة لا تزال محدودة مقارنة بدورها في الأنشطة الأخرى، ومقارنة بدور الرجل في هذا المجال. فالمرأة لم تتول مسؤولية كاملة داخل المجتمع، وكان دورها محدودًا مقارنة بما استهدفته السياسات المختلفة لتعزيز دور المرأة، حيث ساهم عامل الثقافة التقليدية بلعب الدور الأساس في منع المرأة من أن تكون عضوًا نشطًا في المجتمع على الرغم من تواجدها الشكلي، وبالتالي واجهت المرأة الليبية كما واجهت النساء في باقي الأقطار العربية نوعًا من التمييز الجنسي، أو النوعي على

1 – المرجع نفسه، ص227.

2 – عصمت محمد حوسو، الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ط:1، 2009، ص68.

مدى قرون عديدة [1]. أضف إلى ذلك عدم « وجود استراتيجية وطنية فاعلة تستهدف النهوض بوضع المرأة في ليبيا، فرغم الإعلان عن الكثير من البرامج، والإستراتيجيات للنهوض بالمرأة إلا أنها حتى الآن لم تحقق المأمول بالنهوض بالمرأة. [2].

**ولعل من أهم الأسباب التي جعلت وضع المرأة غائبًا ومهمشًا في ليبيا ما يلي:**

**1**– المرأة هي الجانب المفقود في المجتمع الليبي على الرغم من أنها جزء من المجال العام، فهي تشارك في أنشطة منظمات المجتمع المدني.

**2**– نظرًا لطبيعة المجتمع الليبي التي يسيطر عليها الذكور فإن دور المرأة محدود للغاية في الصفوف الأولى للمؤسسات السياسية. [3].

**3**– عانت المرأة في ليبيا من الإرث القمعي مثلها في ذلك مثل الرجل الليبي، إلا أن حدته ظاهرة عند النساء الليبيات، فقد كنّا يعشن حالة عزلة، وإقصاء تام في الشأن العام خاصة الشأن السياسي، والاقتصادي، وهذا التهميش والإقصاء كان «في السياقات الريفية، أما وضع المرأة في السياقات الحضرية فكان أفضل نسبيًا، وتم تضمينها بشكل أكبر في الأنشطة العامة بسبب عدم الاستقرار السياسي تشعر النساء أيضا بالاستبعاد أكثر بعد الثورة» [4].

صفوة القول: إن المرأة في ليبيا تعاني إقصاءً، وتمييزًا فيما يتعلق بالأدوار الاجتماعية للذكور، والإناث وهي فروق نتجت عن ثقافة المجتمعات العربية بالعموم والمجتمع الليبي بالخصوص؛ إذ هي انعكاسات ناتجة عن العادات، والتقاليد، والقيم الاجتماعية التي تربى عليها أفراد هذا المجتمع. وهذا ما ترتب عليه إقصاء المرأة في مشروع المصالحة الوطنية، وغيرها من المبادرات، والمشاريع ذات الصبغة السيادية في الدولة الليبية.

---

1 – ريم عبد الرحمن بركات بن سعود، سياسات تمكين المرأة في ليبيا دراسة تحليلية لتشريعات العمل ومدى توافقها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال الفترة 1989–2010، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا، 2010، ص80.

2 – المرجع نفسه، ص103.

3 –طلحة كوسه، طلحة، بيلغيهان أوزتورك، مكافحة التطرف العنيف في ليبيا من منظور بناء السلام، سيتا: تركيا، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2020، ص221.

4 –المرجع نفسه، ص219.

**2-دور المرأة في مسار المصالحة الوطنية:**

مما يستحق الذكر إن نظرة المرأة في ليبيا للأحداث، والصراعات من قتل، وتهجير، وخطف وترويع، وانتشار للسلاح الذي يهدد آمن واستقرار الدولة، وانتشار الجرائم وخاصة بعد عام 2011 وبعد قيام ثورة 17 فبراير، والتي وضعت أغلبها على أنها جرائم ضمن جرائم الحرب، ومن عام 2012 إلى 2015 سجّل معدل الجرائم على التوالي: **(65,912 ألف)**، **(69,334 ألف)** **(79,512 ألف)**، **(79,932 ألف)** جريمة[1].

كل نتائج هذه الأحداث، وتبعات النزاع، والصراع الدائر حولها وقعت آثارها على المرأة، ففقدت الزوج، والأخ، والابن، وتعرضت للاغتصاب، والخطف، والقتل، والتهجير، أي: أنها كانت جزءًا رئيسًا من ضمن الصراعات، والتوترات التي حدثت، ولاتزال تحدث.

إن نجاح المصالحة الوطنية مرهون بعدّة تحديّات لعل من أبرزها مشاركة جميع الأطراف في المصالحة دون استثناء، خاصة ممن كانت لهم أدوار، وبصمات فيما حدث، والمرأة ضمن هذه الأطراف الفاعلة، والمهمة لهذا ينبغي أن تشارك في وضع أسس، وقواعد المصالحة الوطنية.

ويمكننا هنا إبرز أهم الإقصاءات المجتمعية للمرأة الليبية في مشروع المصالحة الوطنية، وتوضيح تمكينها الغير مباشر في هذا المشروع من خلال عرض النقاط التالية:

**أولاً- الإقصاءات المجتمعية:**

**1-** صدر القانون رقم 17 لسنة 2012 والذي ينص على إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية [2]، وبناء عليه تم تشكيل لجان لتقصي الحقائق ضمت عدّة شرائح بالدولة الليبية كان جلّها ممن يمتنهن مهنة القضاة، إضافة إلى أن أغلبهم من كبار السن، وقد تم استبعاد « الشباب

1 – مبروكة عبد السلام غيث الفراوي، معوقات تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية في الحد من الجريمة بالمجتمع الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، 2016، ص156وما بعدها.

2 – العدالة الانتقالية: تشير إلى الطرق التي ترد بها المجتمعات على الانتهاكات الخطيرة والجسيمة لحقوق الإنسان، وتماشيًا مع الوضع الليبي يقصد بها: إجراء عملية الفرز والتصنيف، واستخدام آليات العدالة الانتقالية الأخرى المتاحة لمحاربة رأب تصدّعات المجتمع، وإعادة الاستقرار إليه، عن طريق تحديد أسباب وأنماط العنف واحتوائه، و إعادة إدماج من شرد عن الطريق أو غرر به إلى أحضان المجتمع . **ينظر:** محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص102.

لكون القانون اشترط ألا يقل عمر عضو الهيئة عن 40 عامًا، وهذا يفوت فرصة الاستفادة بالكفاءات الشابة التي ربما تكون على دراية أكبر بمفهوم العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، وأهدافها، كما لا يوجد أي تمثيل للمرأة في عضوية هيئة التقصي، وهذا يُعد قصورًا ... ؛ لأن وجودها مهم فهناك جرائم اغتصاب فضيعة في حق النساء خلال الثورة تجعل من المحرج لهن كضحايا الحديث عنها أمام أعضاء الهيئة من الرجال» [1].

لهذا يجب أن تستمد المصالحة طابعها الوطني من «عدم إقصاء أي طرف أو تهميشه، وهو ما يعني إعلاء قيمة المواطنة، والتعاطي معها بكل نزاهة، وحمايتها من كل دوائر الاستغلال السياسي و الفئوي» [2].

**2**– إن المصالحات كما أشرنا تتخذ شكل التقاء مشايخ القبائل، وأعيانها، ويغيب عنها حتى الشباب من الذكور، فلا يتصور بحال من الأحوال أن يكون للمرأة دور رسمي، أو مباشر فيها، وإن كان لها الدور غير المباشر؛ فالمرأة على حد تعبير نابليون بونابرت هي التي تهز المهد بيديها فهي « الراسمة لأفكار أولئك المجتمعين، وهي من زرعت في عقولهم، ووجدانهم قيم التسامح والسلام، وإلا لما استطاعوا لذلك سبيلاً. ويبقى دورها المباشر مقصورًا على استقطاب الشباب؛ لتعزيز مكانتها على طاولة الحوار، والمصالحات، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه المرأة في لجان المصالحة فقد سجلت لها بعض المبادرات منها: مبادرة الزاوية، والقواليش، وسبها» [3].

**3**– لعل من أبرز ضعف عمليات المصالحة المحلية هو غياب المرأة عن عمليات المصالحة المحلية. إذ إنّه من غير المقبول اجتماعياً حضور المرأة في الاجتماعات، والمشاورات، والمفاوضات، أو فعاليات المصالحة التي يُنظر إليها على أنها مهامٌ تخصّ الرجال وحدَهم. وغالبا ما تعتمد مجالس المصالحة على صنّاع القرار، وهُم من الشيوخ الأكبر سناً[4].

---

1 – علاء شلبي وآخرون، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط:1، 2014، ص161 ،162.

2 – المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي، مرجع سبق ذكره، ص51.

3 – جازية شعيتير، المرأة في مناطق العنف والصراع، دراسة حالة عن المرأة الليبية، المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية، العراق، ديسمبر 2016، ص14، 15.

4 –آمال العبيدي، المصالحات المحلية في ليبيا: تقييم عام، مجلة المفكرة القانونية، تونس، العدد:14، أبريل 2019، ص3.

**4**– أن المرأة الليبية تُعد مصدرًا أساسيًا لإحداث التغيير، والتحول في السياق الليبي إلا أنها من أكثر الشرائح استبعادًا في الساحة الليبية، ومن هذا المنطلق أرى ضرورة إشراك المرأة في عملية التغيير مشاركة فاعلة، وأن يكون لها دور حقيقي في وضع استراتيجيات ورؤى في مشروع المصالحة الوطنية، ونشر ثقافة التسامح والسلام، فنشاط المرأة، ومثابرتها على متابعة الحوار الوطني من خلال مساعيها لتعزيز دورها في بناء السلام داخل ليبيا « وتتعدد أشكال مساهمة المرأة في مساعي السلام الليبية، وتتنوع ما بين وفود مفاوضة، ومبادرات حوار مجتمع مدني» [1].

**ثانيًا– أدوار المرأة في المصالحة الوطنية:**

**1**– أنَّ النساء في حركة أبي سليم النسائية مثالاً حيًا على مشاركة المرأة في الثورة الليبية؛ إضافة لمساهمتها في الثورة الإعلامية، وعملها في الإسعاف، وتوفير الإمدادات الغذائية، وامداد المحاربين بالأسلحة، لهذا ينبغي أن يكون للمرأة دور بارز في عملية المصالحة الوطنية؛ لأنها « عانت لوحدها من جرائم الاغتصاب خلال الثورة من أجل تحقيق المصالحة في ليبيا، ينبغي أن تكون المرأة من بين القائمين على وضع إستراتيجيات للتعامل مع هذه الجرائم» [2].

**2**– إننا إذا ما تتبعنا أدوار المرأة في ليبيا على المستوى المحلي وجدناها فاعلة، ومشاركة في معالجة الانقسامات القائمة على الأساس الاجتماعي، أو القبلي، وإن كانت هذه المعالجات غير واضحة على الصعيد المجتمعي، وخير مثال على ذلك الدور الذي لعبته النساء في مساعي المصالحة بين قبيلتي أولاد سليمان، والقذاذفة عام 2017 فقد « اجتمعت ممثلات عن كل من القبيلتين برعاية، وتنظيم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في طرابلس، وذلك على مدى يومين، وقد سعى الحوار بشكل أساسي إلى تبديد الخلافات بين القبيلتين، وبناء سلام شامل، ومستدام في جنوب ليبيا، وتكريس دور المرأة في المفاوضات السياسية» [3]. وقد أسفر هذا الاجتماع على عدّة نتائج لعل من أبرزها: التأكيد على ضرورة

1 – منظمة المرأة العربية، مشاركة المرأة في العملية السلمية، والمفاوضات في العالم العربي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، جمهورية مصر العربية، ط:1، 2018، ص133.

2 – إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيقي الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجز، الدوجة، العدد:9، 2013، ص29.

3 – منظمة المرأة العربية، مرجع سبق ذكره، ص137.

مشاركة المرأة وفاعليتها في الجهود المبذولة والتي تبدل للخروج من الأزمة الليبية، وإرساء أسس ودعائم المصالحة الوطنية، وفي بناء مؤسسات الدولة[1].

**3**– أنَّ المرأة يقع عليها العبء الأكبر في « إطفاء نار الفتنة ضمن موقعها في العائلة، وكذلك دورها المنطقي والمجتمعي في أن تنأى بزوجها، وأولادها، وبناتها عن دائرة الصراع، وعدم الاشتراك فيه بكل أشكاله، فمن حقها أن تحافظ على أفراد أسرتها من جحيم هذا الصراع، وهنا يكون دور المرأة مسموع أكثر من الرجل بتحملها هذه الأعباء.....إن صوت المرأة إذا ما برمج برمجة صحيحة، ووطنية، وإنسانية تكون صوت الحق، والفضيلة، وتلعب دورًا كبيرًا في المصالحة الوطنية، منطلقة من بيتها ومن أسرتها» [2].

**4**– أنَّ المرأة تلعب دوراً مهمًا في تحقيق الأمن داخل المجتمع الليبي بأشكاله المختلفة (الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والصحية، والتعليمية)، فدورها يبدأ من رعاية أبنائها ومحاولة دمجهم داخل المجتمع، وتفاعلهم فيه تفاعلاً إيجابيًا؛ ليكونوا جزءًا رئيسًا من النسيج الحضاري لهذا المجتمع، يمنحها فرصة كونها وصية «على القيم الثقافية، والاجتماعية، والدينية، فيمكنها أن تمجد، وتشجع أفراد الأسرة، والأطفال على التطلع إلى القتال، ولكنها يمكنها أن تكون مساهمة بقوة في الوقاية »[3] كل ذلك يجعل من أفراد المجتمع بمثابة جدار منيع ضد ما من شأنه أن يدمر المجتمع.

**5**– بما أن آثار وتبعات الصراع تقع بعبئها على المرأة لهذا يمكنها أن تساهم في مشروع المصالحة الوطنية فتستطيع « تشكيل وفود، وتقابل أصحاب القرار، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا الوضع المأساوي ألقى بثقله على كاهلها فأصبحت أرملة، وأم أيتام أو مطلقة نتيجة الأوضاع المأساوية فكم من مرأة قد ثكلت أولادها، وفقدت زوجها في هذا الصراع» [4].

---

1 – المرجع نفسه، ص137.

2 – دور المرأة في المصالحة الوطنية https,// m.facebook.com مأخوذ من الفيس بوك تاريخ الزيارة 28/ 3/ 2023، الساعة: 23:13 .

3 – زكية بالناصر القعود، دور المرأة في مكافحة التطرف، والعنف، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية–المرج، جامعة بنغازي، العدد: 26، 2017، ص2.

4 – دور المرأة في المصالحة الوطنية، مرجع سبق ذكره.

**6**– أنَّ بروز دور المرأة لا سبيل إلى إخماده، فقد أنشيء منبر المرأة الليبية من أجل السلام عام 2011 بعضوية 35 مرأة ليبية مؤكدة على أهمية ودور المرأة في مشروع المصالحة الوطنية، وتحقيق السلام، والأمن المجتمعي في ليبيا، إن هدف هذا المنبر هو التأكيد على « دور المرأة في صلب بناء الدولة في المرحلة الجديدة، وتأمين مشاركة المرأة الاقتصادية، والسياسية، وتعزيز الشمولية في المرحلة الانتقالية وحقوق المرأة، ودور الشباب في القيادة، إن رؤية المنبر ترتكز على ضرورة تقديم حلول سلمية شاملة لا تحصر الجهود، والآمال في تشكيل حكومة موحدة على أنه الحل الأوحد، والوحيد: "إنه من الجدير بالليبيين توخي نهج كلي متكامل شامل، يضمن تكاملاً – لا انفصالا – بين المكونات الاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية على حد سواء، ويتضمن تصورات حول حلول إصلاحية جزئية ومرحلية؛ يمكن السعي في سبيل تحقيقها على نحو متدرج، حلول لا تتأثر بتباطؤ الحوار، أو بتوقفه» [1].

**7**– تدفع أطراف مختلفة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني في ليبيا، بالمرأة للمشاركة في عملية المصالحة، فعلى سبيل المثال تعزز هيئة دعم مشاركة المرأة في صنع القرار، وهي مجموعة ضغط تشكلت بعد سقوط القذافي، انخراط المرأة في المناصب القيادية الوطنية، وتشرح رئيستها نادين نصرت" ندعو إلى إدراج أصوات الإناث في عملية تسوية النزاعات، والمصالحة الوطنية في ليبيا وفقًا لقرار مجلس الأمن رقم 1325 [2].

صفوة القول: إن مشروع المصالحة الوطنية « يحتاج إلى تفعيل جزء كبير إن لم يكن جلّ، مؤسسات الدولة. العدالة والمصالحة تحتاج إلى أدوات، وآليات ثقافية، وتوعوية، وتربوية، وإعلامية، وسياسية، واجتماعية، تحتاج إلى نشاطات وأعمال كثيرة تصب في تهيئة المجتمع وتوعيته على أهمية العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية؛ ليشارك ويتفاعل معها إيجابيًا، وبطريقة بناءة، وإلا تظل التشريعات حبر على ورق، وهو ما حدث للأسف الشديد» [3].

---

1 – المرجع نفسه، ص134، 135.

2 – إبراهيم شرقية، مرجع سبق ذكره، ص29.

3 –منظمة التضامن لحقوق الإنسان، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا https;//hrsly.com / تاريخ الزيارة 1/ 3/ 2023، الساعة 22:20 ، ص2.

## الخاتمة

### أولاً– النتائج:

في ضوء كل ما طرحته في هذه الورقة البحثية من أفكار، ومداخل تتعلق بموضوع غاية في الأهمية يتركز على دور المرأة في مشروع المصالحة الوطنية بين الإقصاء، والتمكين يمكننا التوصل إلى مجموعة من النتائج هي على النحو التالي:

1– أنَّ المصالحة الوطنية تتطلب وضع رؤية، أو خطة استراتيجية تنتهجها الدولة الليبية للخروج من هذا الوضع المأزوم، وللقضاء على جميع الصراعات، والعنف، والاضطهاد، يشارك في وضع، وتطبيق هذه الاستراتيجية جميع الأطراف دون استثناء؛ لكي يتسنى الوصول لاستقرار الدولة، وتحقيق الأمن والسلام بين أفراد المجتمع الليبي.

**2**– أنَّ تمكين المرأة يتجسد في إبراز دورها الفاعل، ومشاركتها، وعدم إقصائها في مشروع المصالحة الوطنية، وذلك من خلال: زيادة فاعليتها، ودعم قدراتها الذاتية، وتنميتها، ومنحها فرص متكافئة مع الرجل في إبداء رأيها وطرح أفكارها في كل ما من شأنه تحقيق السلام، ونشر التسامح في المجتمع الليبي؛ أي المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات وإلغاء الفوارق القائمة على أساس النوع، كل هذا سينعكس بدوره على قدرتها على اتخاذ الاختيار المناسب بما يؤثر على تغيير اتجاهات المجتمع نحو الأفضل.

**3**– أنَّ جبر ضرر الضحايا يعتبر من أكثر الشروط أهمية في مشروع المصالحة الوطنية، فاعتراف الجاني وإقرار الحكومة بالانتهاكات، والجرائم المرتكبة في حق أبناء الشعب الليبي يأتي في مقدمة المطالب الرئيسة، إضافة إلى التعويض المادي للمتضررين؛ وذلك لما له من أثر سيكولوجي على المتضرر والمعتدي، فهو من يُعبر عن ندم المعتدى إزاء الاعمال التي ارتكبها في حق الضحايا؛ إضافة إلى أثره الإيجابي على الضحية؛ فقبوله بالتعويض إشارة، ودلالة على استعداده للعفو، والتسامح.

4–لتحقيق المصالحة ولم الشمل لا بّد من الاستناد للمبدأ القائل (عفا الله عما سلف)، وذلك تحت مظلة الدولة، ومشاركتها؛ فالتسامح، والعفو، والسلم، والصفح من القيم التي تربى عليها أبناء الشعب الليبي، ولكن في المقابل لا بّد من الإقرار بالخطأ، وتحمل كافة النتائج والمسؤوليات،

والعقوبات التي يقررها المشرع أو الدولة للجاني؛ لأن المصالحة تهدف إلى خلق مجتمع مبني على السلام، والمحبة، والتعايش السلمي بين أبنائه.

5-إن القضاء النزيه، والعادل شرط ضروري من شروط المصالحة، خاصة فيما يتعلق بالجرائم الجنائية على غرار القتل، والخطف، والنهب، ويتفق كل الليبيين على ضرورة إيجاد توازن بين الحق في التقاضي النزيه من جهة وتمكين الليبيين – متى استقرت مؤسسات الدولة – من منظومة عدالة تصالحية تحقق المصالحة الاجتماعية، وتستفيد من التجارب الدولية المماثلة.

6-أنَّ المرأة في ليبيا تعاني إقصاء وتمييزًا فيما يتعلق بالأدوار الاجتماعية للذكور والإناث وهي فروق نتجت عن ثقافة المجتمع الليبي، وهذا ما ترتب عليه اقصاء المرأة في مشروع المصالحة الوطنية وغيرها من المبادرات والمشاريع ذات الصبغة السيادية في الدولة الليبية.

**7**-إننا إذا ما تتبعنا أدوار المرأة في ليبيا على المستوى المحلي وجدناها فاعلة ومشاركة في معالجة الانقسامات القائمة على الأساس الاجتماعي أو القبلي، وإن كانت هذه المعالجات غير واضحة على الصعيد المجتمعي.

**8**-أنَّ المرأة يقع عليها العبء الأكبر في إطفاء نار الفتنة ضمن موقعها في العائلة، وكذلك دورها المنطقي والمجتمعي في أن تنأى بزوجها وأولادها وبناتها عن دائرة الصراع وعدم الاشتراك فيه بكل أشكاله، فمن حقها أن تحافظ على أفراد أسرتها من جحيم هذا الصراع، وهنا يكون صوت المرأة مسموع أكثر من الرجل بتحملها هذه الأعباء.

**9**- أنَّ آثار، وتبعات الصراع تقع بعبئها على المرأة لهذا يمكنها أن تساهم في مشروع المصالحة الوطنية فتستطيع تشكيل وفود، وتقابل أصحاب القرار، والسبب في ذلك يعود إلى أن هذا الوضع المأساوي ألقى بثقله على كاهلها فأصبحت أرملة، وأم أيتام، أو مطلقة نتيجة الأوضاع المأساوية، فكم من مرأة قد ثكلت أولادها، وفقدت زوجها في هذا الصراع.

**ثانيًا- التوصيات:**

بناء على النتائج التي توصلتُ إليها توصى الباحثة أنه يتعين علينا أن نولي اهتمامًا كبيرًا بدور المرأة، ومشاركتها في المصالحة، لهذا أوصي واقترح الآتي:

1-إجراء المزيد من الدراسات، والأبحاث حول دور المرأة في مشروع المصالحة الوطنية من قبل

الباحثين، والمؤسسات العلمية، وأرشفتها لكي يسهل الحصول عليها من قبل الباحثين.

2–تفعيل القوانين، والتشريعات التي تحمي المرأة، وتضمن لها حقوقها.

3–إدراج الموضوعات المتعلقة بالمصالحة الوطنية ضمن المقررات، والمناهج الدراسية لدى الطلبة بالمراحل المدرسية والجامعية.

**قائمة المصادر والمراجع**

1 – إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجز، الدوحة، العدد: 9، 2013.

2–ابن منظور، لسان العرب، المجلد: 5، دار الحديث، القاهرة، ط:1، 2003.

3–أحمد كربوش، مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر–3–، 2012.

4–آمال العبيدي، المصالحات المحلية في ليبيا: تقييم عام، مجلة المفكرة القانونية، تونس، العدد: 14، أبريل 2019.

5 –إيغور بريموراتز، موسوعة ستانفورد للفلسفة، منشور في مجلة الحكمة، 2019.

6–جازية شعيتير، المرأة في مناطق العنف، والصراع، دراسة حالة عن المرأة الليبية، المؤتمر السادس لمنظمة المرأة العربية، العراق، ديسمبر 2016.

7–حميد محمد على اللهبي، العدالة الانتقالية، والمصالحة الوطنية، دار الكتب اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع، صنعاء، ط:1، 2012.

8–خالد عبد الله علي، فتحي محمد الحياني، آليات تقييد مبدأ عدم الإفلات من العقاب خلال فترة العدالة الانتقالية، مجلة دراسات إقليمية، العدد: 48، 2021.

9– دور المرأة في المصالحة الوطنية https,// m.facebook.com مأخوذ من الفيس بوك تاريخ الزيارة 28/ 3/ 2023، الساعة: 23:13 .

10–ريم عبد الرحمن بركات بن سعود، سياسات تمكين المرأة في ليبيا دراسة تحليلية لتشريعات العمل ومدى توافقها مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة خلال الفترة 1989–2010، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا، 2010.

11–زكية بالناصر القعود، دور المرأة في مكافحة التطرف والعنف، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية–المرج، جامعة بنغازي، العدد: 26، 2017.

12–سهام عبد السلام، المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، دار العين لنشر والتوزيع، القاهرة، ط: بدون، 2005.

13–سهير التل، وليد حمادة، المرأة العربية والمشاركة السياسية، دار السندباد للنشر، الأردن، ط:1، 2004.

14–الطاهر سعود، المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب، مجلة سياسات عربية، العدد: 34، سبتمبر 2018.

15–طلحة كوسه، طلحة، بيلغيهان أوزتورك، مكافحة التطرف العنيف في ليبيا من منظور بناء السلام، سيتا: تركيا، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 2020.

16–عبد الحسين شعبان، الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط:2، 2020.

17 –عبد المنعم الحفني المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط: 3، 2000.

18–عصمت محمد حوسو، الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر، والتوزيع، الأردن، ط:1، 2009.

18–علي محمد الصَّلاَّبي، العدالة، والمصالحة الوطنية ضرورة دينية وإنسانية، المكتبة نت، 2012.

19–علاء شلبي، وآخرون، العدالة الانتقالية في السياقات العربية، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط:1، 2014.

20–فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2013.

21–اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الشراكة في الأسرة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2001.

22–مبروكة عبد السلام غيث الفراوي، معوقات تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي الرسمية في الحد من الجريمة بالمجتمع الليبي بعد ثورة السابع عشر من فبراير، رسالة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة عين شمس، القاهرة، 2016.

23–محمد عبد الحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، مجلة المستقبل

العربي، لبنان، العدد:431، المجلد: 37، 2015.

24–المسار التشاوري للملتقى الوطني الليبي، المصالحة الوطنية والعمليتان الدّستوريّة والانتخابيّة، نوفمبر 2018.

25– منصوري عبد النور، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنه، الجزائر، 2010.

26– منظمة المرأة العربية، مشاركة المرأة في العملية السلمية، والمفاوضات في العالم العربي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، جمهورية مصر العربية، ط:1، 2018.

27– منظمة التضامن لحقوق الإنسان، العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا https;//hrsly.com / تاريخ الزيارة 1/ 3/ 2023، الساعة 22:20.

28– يوسف بني يونس، سلمى الطيب سالم، العنف المجتمعي القائم على النوع في مناطق الصراع العربي التمايز واللامساواة بين النوع في ليبيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية، ألمانيا، ديسمبر 2021.